مذكرة معلومات

UNCTAD/PRESS/IN/Doha/2012/003*
Original: English

مبادئ الإقراض والاقتراض السيادي: الأونكتاد تبدأ عملية المصادقة

الدوحة، قطر، 23 ابريل 2012– تم مساء الأحد اتخاذ أولى الخطوات لإطلاق مجموعة معايير دولية للإقراض والاقتراض بين الدول وذلك في جلسة نقاش جرت خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الثالث عشر الذي يعقد حالياً في العاصمة القطرية الدوحة. وتعتبر جلسة النقاش التي جرت تحت عنوان "منع حدوث أزمة ديون وأدارتها" بداية للمصادقة الرسمية للأونكتاد على المبادئ الموحدة بشأن تعزيز المسؤولية في ميدان الإقراض والاقتراض السياديين.

وتهدف هذه المبادئ إلى التقليل من تكرار أزمات الديون وتخفيف حدتها عن طريق تطوير مجموعة من الإرشادات الطوعية التي تشجع وتعزز ممارسات الإقراض والاقتراض المسؤولة، نظراً لأن غياب القواعد والقوانين المتفق عليها دولياً لتوجيه التمويل السيادي قد أسهم في العديد من حالات الاقتراض والإقراض السيادي غير المسؤولة للدول ذات السيادة. ومن هنا فقد تقرر وضع هذه المبادئ لسد هذه الفجوة.

وفي كلمة في الجلسة قال السيد بيتكو دراغنوف مساعد الأمين العام للأونكتاد أن هذه المبادئ تدخل مرحلة جديدة. وأشار إلى أن التوافق بين الحكومات على هذه المعايير سيشكل خطوة مهمة باتجاه منع حدوث أزمات الديون. ورحب ببداية مرحلة جديدة من المصادقة على هذه المبادئ وتطبيقها.

وأعرب عدد من كبار المسؤولين الحكوميين المشاركين في الجلسة عن دعمهم لهذه المبادئ وقالوا أن التمويل الأكثر مسؤولية سيسهم في استقرار مالي أكبر ويحسن النمو الاقتصادي. وأعرب ممثلون من البرازيل وألمانيا وإيطاليا ونيبال والنرويج والمغرب عن دعمهم لهذه المبادئ نيابة عن بلدانهم.

*للاتصال: UNCTAD Communications and Information Unit,+41 22 917 5828, +41 79 502 43 11, unctadpress@unctad.org, http://www.unctad.org/press.

وتم طرح مسودة المبادئ في مايو 2011 بعد مناقشات شفافة وشمولية أجرتها مجموعة من الخبراء على مدى عام. وشارك في المناقشة بصفة مراقب العديد من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف و"نادي باريس" المجموعة غير الرسمية المؤلفة من مسؤولين ماليين من 19 من أكبر الدول الاقتصادية في العالم. ومنذ ذلك الوقت عقدت أمانة الأونكتاد بالاشتراك مع شركاء إقليميين ومحليين، سلسلة من المشاورات الثنائية والإقليمية مع خبراء وحكومات من أكثر من 60 بلداً، نتج عنها العديد من التعديلات على المسودة.

وألقى البرفيسور ليونسي نديكوناما من جامعة ماساشوستس في الولايات المتحدة كلمة افتتاحية حول التحديات والاقتراحات المتعلقة بمنع حدوث أزمات الديون السيادية وإدارتها. وأكد على وجود "فجوة قانونية عالمية" كبيرة في مجال التمويل السيادي.

ومثّل الدول التي أعربت عن دعمها للمبادئ الاختيارية كل من اوتافيو لاديرا دي ميديروس رئيس قسم التخطيط الاستراتيجي للديون العامة في الخزينة الوطنية في وزارة المالية البرازيلية؛ والسيد هانز–يواكيم هنكل مساعد المدير العام للوزارة الفدرالية للاقتصاد والتكنولوجيا الألمانية؛ والسيدة نيكولا فغانيلو المستشارة الأولى للبعثة الإيطالية الدائمة في المنظمات الدولية في جنيف؛ وكريشنا هاري باسكوتا السكرتير الدائم لوزارة المالية في نيبال؛ واستريد هيلي اجامي مساعد المدير العام ورئيس قسم الأمم المتحدة في وزارة الخارجية النرويجية؛ ومحمد المكروم رئيس قسم إدارة الديون الخارجية في وزارة الاقتصاد والمالية في المغرب.

وإضافة إلى ذلك أرسلت وزيرة المالية الأرجنتينية رسالة أعربت فيها عن دعم بلادها القوي للمبادئ.

وجرت خلال اللقاء مناقشة مسألة تطبيق المبادئ، حيث ناقشت البروفيسورة آن غيلبيرن من كلية القانون في الجامعة الأميركية في واشنطن، "القانون الناعم" والوضع الاختياري للمبادئ، كما راجعت عدداً كبيرا من الخيارات المؤسساتية والسياسية والتعاقدية لتعزيز تطبيق المعايير.

من ناحيته أكد سامي سويلم الخبير الاقتصادي البارز في البنك الإسلامي للتنمية على التشابهات بين مبادئ المالية الإسلامية والمبادئ التي نوقشت خلال اللقاء.

وأدار النقاش ايريك ليكومبتي المدير التنفيذي لشبكة اليوبيل الأمريكية، وقال أن المجتمع المدني يدعم هذه المبادئ ويعتبر الأونكتاد المكان المناسب لمناقشة القضايا المتعلقة بالديون.

*** ** ***